

امتلاك العلم والمعرفة وعلاقات القوة

المؤلف أنطوان زحلان - مركز دراسات الوحدة العربية،

في كتابه الشهير «طبائع الاستبداد» مايز عبد الرحمن الكواكبي بين العلوم الحقيقية المرتبطة بالحياة، مثل الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا، والعلوم الشكلانية التي يحتفي بها الاستبداد ويشوّه دلالتها، فالاستبداد بعامة يناهض كل معرفة تنقل الإنسان من المعلوم إلى المجهول، ويصادر كل اجتهاد فكري يقول بالتغيّر والتبدّل ويحتفي بالمقارنة، ويعاقب المعارف التي تنادي بالقياس والاختبار، ومرجع الاستبداد في العلم والمعرفة مائل في الركود وفي تجميد العقول وإتلاف المحاكمة، ومائل أكثر في حجب المرئي والمعيش واليومي، والاكتفاء بمجردات عامة متحرّرة من المكان والزمان والاعتراف بالآخر المختلف. ربما يكون في ما جاء به الكواكبي، قبل أكثر من قرن من الزمن، مدخل إلى كتاب الأستاذ أنطوان زحلان: العلم والسيادة - التوقعات والإمكانات في البلدان العربية.

يعالج هذا الكتاب أهمية العلم، التي توسع آفاق المعرفة الإنسانية وتنقلها، تبعاً، من المعلوم إلى المجهول. والمقصود بالعلم، في المنظور البسيط، مائل في التعليم العالي والجامعات والترجمة والابحاث، الذي تعطف عليه، أحياناً، مواضع لا تنقصها الخطورة مثل: الأمن القومي والاقتصاد والقوة العسكرية، ... أثر الأستاذ زحلان الابتعاد عن المنظور التبسيطي وتقديم معالجة مغايرة تقول: ليس المطلوب في الدراسة الجادة للعلم تعداد العناصر المتعددة المرتبطة به، والتي يأخذ فيها «التعليم العالي» مكاناً محورياً، إنما المطلوب التركيز على العلاقات النظمية بين عناصر العلم، حيث فاعلية كل عنصر لا تنفصل عن وضع العناصر الأخرى.. يستدعي القول مقولتين أساسيتين: البنية المجتمعية للبحث العلمي، التي تربط بين «الجامعة» و «المختبر»، وبين هذين الطرفين و «الصناعة الوطنية». ذلك أن المطلوب: توطين العلم لا تكثير الجامعات، التي قد تنتج «حملة شهادات» لا

علاقة لهم بالتطبيقات العلمية ولا بالاقتصاد الوطني. تتعَيّن المقولة الثانية بالسياسات الوطنية العلمية الشاملة، التي تصوغها دولة تدرك معنى العلم وترتبط بين البحث العلمي والحاجات المادية، التي تلبّي أغراض المجتمع ومتطلبات «الأمن القومي» في آن.

تنقد مقارنة الأستاذ زحان «التصور الكمي للعلم» المشغول، في صورته العربية، بعدد الجامعات والخريجين، دون الالتفات إلى كيف الإبداعي ولا إلى دور العلم في التحويل الاجتماعي. بقدر ما تنقض التصوّر التجزيئي، الذي لا يقرأ المواضيع العلمية في وحدتها العضوية الضرورية، بل يراها علاقات «فرادى»، تغلق على ذاتها ولا تنفتح على غيرها، كما لو كانت المعرفة تطلب لذاتها، أو كما لو كانت البحوث العلمية مقطوعة الصلة مع «الأوبئة الاجتماعية». أكد الأستاذ، في الحالين، دور العلم كقوة منتجة.

ربط الأستاذ زحان الإبداع العلمي، مهما يكن شكله، بالحرية الاجتماعية والسياسية، التي تحرّض الفضول المعرفي. والذي لا يمكن نسيانه، في هذا المجال، هو: «البيئة الثقافية»، التي تنشط التخلف إن كانت متخلفة، وتدفع إلى تعددية الابتكار والاقتراحات الخصيبة، إن كانت متجاوزة ديمقراطية متحررة من «المرجعية الوحيدة» والأفكار الجاهزة. يقول مؤلف الكتاب بلغة مقتصدة: «إن أولئك القادرين على الإبداع يحتاجون إلى البيئة التي تمكّنهم من التعبير عن أفكارهم الإبداعية. ويمكن إخماد الأفكار الخلاقة بسيطرة الحكومات على عمليات التوظيف في الجامعات، وعلى أنشطتها، (بفرض) قبول طلبة بمستويات رديئة، أو لتحميل الأساتذة حملاً ثقيلاً، وكذلك بغياب التسهيلات التعليمية الضرورية المناسبة. ص: ١١٨». يشير القول إلى «إحادية العقل»، الذي يرى في تعددية العقول هرطقة وتطاولاً على السلطان، وإلى الفساد والإفساد الاجتماعيين اللذين يلازمان «الحكومات المسيطرة» ملازمة الشفتين للأسنان.

صاغ الأستاذ زحان موضوعه، بلغة واضحة وحذرة معاً، مؤكداً «العلم والجامعات ومؤسسات الأعمال ثلاثي مترابط»، «ينعكس معناه في جودة وقيمة «نواتجه» المادية وغير المادية. ومع أن هذه العناصر الثلاثة تبدو متكاملة، ولا «سياسة» فيها، فإن في ارتباطها الضروري بالاقتصاد السياسي الوطني ما يستدعي، بلا تأخر، أسئلة السلطة والسياسة والثقافة السياسية. ولعل سؤال السلطة هو الذي يستحضر تجربة محمد علي باشا بمعنى مزدوج؛ فقد أنجز محمد علي أعمالاً هامة في البناء والتعمير، ولكن بأسلوب يفتقر إلى «تنظيم ومكننة العمليات اللازمة لتحسين قوة العمل ورفاهيتها». وإذا كان البعض من «الأنظمة العربية» اكتفى بأخطاء محمد علي دون أن يكون له فضائله، فإن

بعضاً آخر، لا تعوزه النوايا الحسنة، احتفظ هما أصاب وأخطأ معاً، دون أن يحقق ما يجب تحقيقه. ولذا يقول الكتاب في حاشية له: « في الحقيقة، إن معظم المعلومات المستعرضة في هذه الدراسة تسعى إلى إثبات أن البلدان العربية كانت تمتلك، وما زالت تمتلك، فرصاً هائلة لتنشيط «ثلاثيتها»، لكنها، باستمرار، كانت ترفض هذا الخيار. ص : ١١٠».

لماذا كانت البلدان العربية، ولا تزال، ترفض الخيار العلمي الصائب، الذي أخذت به البلدان الأخرى؟ يفرض الجواب ملاحظة الفرق الشاسع بين نمو البحث العلمي في البلدان العربية، من ناحية، والصين والهند، من ناحية أخرى، علماً أن هذه البلدان عرفت، ذات مرة، شروطاً متساوية في ما يتعلق بالتربية والبحث. فبينما حقق هذان البلدان تقدماً لافتاً، «لم تبد البلدان العربية أية إشارات إلى وتيرة نمو مساوية»، بالرغم من مواردها المالية و البشرية الهائلة. ولا يختلف الأمر عند قراءة ردود أفعال العرب إزاء الهزائم التي لحقت بهم، وهي ردود أفعال سلبية وردية، خلافاً لردود أفعال الأمم الأخرى، التي دفعتها الهزائم إلى مراجعة ذاتية شاملة، مثل بروسيا (١٨٠٦) واليابان (١٩٠٥). بل إن المنطقة العربية، في مجال إصلاح التعليم، لا تزال متخلفة عن مناطق نامية فقيرة، بالرغم من محاولات نهوض متعددة.

يشير «زحلان» إلى ديمومة العجز العربي الأقرب إلى اللغز (مع استثناءات قليلة) لاجئاً إلى مفردتين: التكهن والدهشة. فهو يقول: «وما زال الاقتصاديون يتكهنون حول الأسباب التي أدت إلى فشل الاقتصادات العربية في الاستفادة من الاستثمارات الكثيفة»، كما لو كان في وضع العرب ما ينقل السؤال العلمي إلى مستوى اللغز، أو كما لو كان ما ينطبق على البلدان جميعاً، بما فيها النامية، لا ينطبق على البلدان العربية. لا يتبقى، رغم إمكانية تحديد الأسباب، إلى تعبير «ما يدهش»، الذي له في الكتاب حضور متواتر متعدد الصياغات. فقد جاء في الكتاب، على سبيل الإيضاح لا الحصر، الجمل التالية: «ما يدعو إلى الدهشة أن الإقرار بضعف التعليم العالي في البلدان العربية قد شجع على تأسيس جامعات تسعى وراء الربح، والمزيد من الجامعات الأجنبية المدعومة من الحكومات العربية»، «ما يدهش أيضاً هو رد الفعل العربي الصامت للإجراءات المتخذة في مجال التعليم العالي»، «وما يثير الدهشة هو أنه ليس هناك اتجاهات نحو تحسين التعليم العالي باستخدام الموارد الفكرية العربية...». ومع أن في الدهشة ما يثير الفضول، فإن الفضول المستثار يقصر عن وعي القصور العربي المتجدد، ولذلك لا يتبقى إلا الحزن: «من المحزن ملاحظة أنه من النادر أن تتخذ منظمة علمية عربية موقفاً عاماً حول قضية علمية، أو أن تساند سياسة علمية معينة. ص : ١٢٧ -

١٢٨». لا غرابة أن يتحدث المؤلف عما دعاه بـ «الانتحار التنموي» الذي يفضي، في التحديد الأخير، إلى تهميش وتهشيم النزوعات الوطنية المسؤولة، واستبقاء القوى التي تعيد إنتاج العجز والقصور.

أخذ كتاب «العلم والسيادة»، بلغة تقريرية، معتمدة على المعلومات الدقيقة: «أصبح الشرق الأوسط العربي مدمناً على التربية الأمريكية، بحيث تتم إقامة جامعات أمريكية على امتداد المنطقة وبسرعة كبيرة/ ما زالت الدول العربية لا تمتلك مركزاً أكاديمياً واحداً أو مركز بحث علمي بمستوى عالمي/ ليس هناك في البلدان العربية مكان لشخص موهوب/ ليس هناك صلة بين القدرات العلمية وأي من العوامل التي تسيطر في المجتمع العربي/ هناك مستوى متدن بشكل خطير في بحوث العلوم الأساسية في البلدان العربية اليوم/ حقيقة أن البلدان العربية هي الأدنى في الصرف على البحث والتطوير هي ضمان لـ (استمرار) حالة التبعية/ إن التعليم العلمي العالي في البلدان العربية يعاني «فجوة علمية» كبيرة، تتسع باستمرار مقارنة بالبلدان الأخرى/ إن النظام التربوي في البلدان العربية غير فاعل وغير فعال/ لقد واجهت عملية التصنيع في البلدان العربية أياماً صعبة بسبب تدني فاعليتها/ لا تستطيع الحكومات العربية أن ترى قيمة عمليات الجودة في نظم التعليم، لأن اقتصاداتها منقطعة عن جامعاتها الوطنية/ إن التواصل بين العاملين في «قضايا العلم» مفقود في البلدان العربية/ لا يوجد جامعة عربية واحدة بين الجامعات الـ ٥٠٠ التي تحتل المراتب العليا/ وتعاني البلدان العربية نقصاً هائلاً في المعطيات الدقيقة والمحدثة ذات العلاقة/ إن التوجهات المحافظة والمهينة للمجتمعات العربية تقف في تناقض صارخ مع ما يجري في باقي العالم/ ولا تنبع المشاكل التي تواجه البلدان العربية من العدد الكبير للأمين فيها، بقدر ما تنبع من سياساتها التكنولوجية ورداءة نوعية التعليم/.....».

تلقي الوقائع السابقة، كما أخرى يحتشد بها الكتاب، الضوء على أمور أساسية: التخلف وإعادة إنتاج التخلف، غياب المنظومة العقلية والأخلاقية الوطنية القادرة على تقويم الظواهر بشكل صحيح، الوقوف على هامش الزمن العلمي العالمي، إعادة إنتاج الفجوة العلمية والتقنية بين العالم العربي والعالم، إغفال دور العلم في تحويل المجتمع، والمحصلة هي: التبعية وتدمير شروط «السيادة الوطنية»، نظراً لدور العلم الحاسم في عملية الاستقلال الوطني، ولهذا يتحدث الكتاب عن «توجهات عربية مهينة» تناقض «توجهات إنسانية راقية»، تدرك معنى النقد والنقد الذاتي والمقارنة بين وضع «الأنا» ووضع «الآخر».

من أين تأتي الأسباب التي تجعل الواقع العربي مختلفاً، على مستوى العلم والتعليم، عن غيره؟

في ملاحظة عنوانها : «سببان أساسيان لشلل الثلاثي العربي»، أي غياب العلاقة الفاعلة بين العلم والجامعات ومؤسسة الأعمال، يؤكد الأستاذ الباحث سبين، أولهما : أن العلم والتكنولوجيا يضخان إلى البلاد العربية بواسطة عقود «المفتاح باليد» التي يسيطر عليها الأجنبي، أي تلك العقود التي «تشتري العلم جاهزاً» ولا تعترف، تالياً، بدور البحث والتطوير في المجال العلمي.

أمّا السبب الثاني فقائم في النظام المالي، الذي تأخذ بعنقه السلطات المسيطرة، التي تكتفي بسياسة البيع والشراء، مضيفة إليها فساداً لا بد منه (العمولات)، ملغية شروط اكتساب التكنولوجيا وتشكيل الكفاءات المطابقة. يقول الأستاذ زحلان : «وتعتبر عقود المفتاح باليد الخالية من «نقل» التكنولوجيا «شراً أكبر» من الهيمنة والفساد» - ص ١٢٢ - ومع أن في القول بعداً برجماتياً مشروعاً، فالعور أفضل من العمى، فإن القضية تدور، في الأنظمة المستبدة الفاسدة، في حلقة مفرغة، لأن في عملية الشراء ما يؤمن الربح الفاسد والتبعية الضرورية المرتبطة بالاستبداد، وما يقود إلى شلل الإمكانيات الاجتماعية، هذا الشلل الذي يتيح ديمومة التبعية والفساد والاستبداد.

يذكر الاستاذ زحلان في معرض حديثه عن «الجمعيات المهنية»، التي يحتاج ظهورها حرية التجمع: «وقد أدت ندرة فرص التعبير السياسي في البلدان العربية إلى جعل العديد من هذه المنظمات الفنية تسعى إلى الاهتمام غير المبرر بقضايا سياسية. ص : ١٢٧». يشير القول إلى هشاشة الجمعيات المهنية بسبب «ندرة فرص التعبير السياسي» ومحاصرة القمع للعمل المهني الذي يحرف أنشطة الجمعيات العلمية إلى : أهداف غير علمية، ذلك أن الأعضاء يرون فيها مناسبة لقول ما لا يستطيعون التصريح به خارجها. وتشير هذه المعايينة، المتحدثة عن غياب النقاشات الحرة، إلى «التكيز الهائل للسلطة في يد الحكام»، الهادف إلى «دوام الحال» و «شراء التقنيات» التي تسهم في ديمومته المستبدة. وسواء صدر «التمركز الهائل» عن وضع سلطات لا شرعية لها، أو عن «التدخلات الأجنبية التي أضعفت النظم السياسية العربية وأبعدتها عن أهدافها القومية» - ٢٤٠ - فإن النتيجة الموضوعية واحدة: «لم يتم إنجاز إلا القليل لإقامة نظم علم وتكنولوجيا مُرضية، في أي بلد من البلدان العربية». والسؤال هو : ما جدوى قومية الأنظمة، أو عدم قوميتها، إن كانت عاجزة ضعيفة القدرات ولا تستطيع الوقوف؟ وما هو الوعي القومي في التحديد الأخير؟

إن الوعي القومي العربي الحقيقي هو الذي يدرك أسباب «الفجوة التكنولوجية»، الفاصلة بين العرب والعالم المعاصر ووسائل ردمها، مؤمناً ب «الاعتماد الذاتي» الذي يحاكي غيره ويتعلم منه، ويدرك أن التقدم العلمي سيرورة معقدة، تتضمن البيئة الثقافية وأشكال التعليم والربط بين العلم والاقتصاد،

وتوجهها إرادة وطنية تعرف معنى السيادة. يغدو العلم، بهذا المعنى، عنصراً من عناصر النهوض الاجتماعي، ومرجعاً من مراجع «الأمن القومي»، الذي يحيل على «المجتمع الموحد قومياً»، قبل أن يستدعي : الأيديولوجيا القومية.

يشكل «الأمن القومي»، المعيش فعلياً، مدخلاً إلى القومية، دون أن تشكل القومية في ذاتها مدخلاً إلى الأمن المرغوب. يحيل الأمن القومي على أدوات الحرب والدفاع والإنجازات في التكنولوجيا، وإلى جملة السياسات الاجتماعية التي تؤمن للإنسان ما يحتاجه من الأمن الصحي والتعليمي والثقافي، ذلك أن معنى الأمن من وضع المواطن. ولعل الاعتراف بقيمة الإنسان، وهو ما يؤكد المؤلف بتواتر لا انقطاع فيه، يضيف على مصطلح «الفجوة التكنولوجية» دلالات تتجاوز دلالاتها المباشرة. ولهذا ربط المؤلف بين التزام الأمم بالعلم وتحقيق السيادة و«القدرات التي يمتلكها الفرد العلمي» والحاجات اللازمة له، متحدثاً عن الإرادة والحوافز وحرية الاستقصاء. وعلى هذا، فإن الاعتراف بقيمة «الفرد العلمي»، كما دور العوامل التي تستنهضه، هو الذي يعين «الفجوة العلمية - التقنية» فجوة بصيغة الجمع، تتضمن التربوي والقيمي والثقافي والبيئي، ما دامت فاعلية «الفرد العلمي» مرتبطة بالشروط الاجتماعية للتعلم، قبل الوصول إلى مفهوم العلم في حد ذاته.

يقول المؤلف في مقدمة الكتاب: «وقد اختارت مختلف البلدان في العالم أهدافاً مختلفة لسياسات العلم فيها. ص : ٢٧»، مضيفاً بعد سطور قليلة: «ولا يبدو أن البلدان العربية قد حددت هدفاً بعينه». لا يحتاج القارئ إلى إعمال الفكر كثيراً كي يصل إلى نتيجتين: تختلف البلدان العربية عن مختلف البلدان في العالم، كما لو كانت جنساً بشرياً خاصاً معادياً للعلم بطبعه، وأن الفجوة العلمية - التقنية هي فجوة اجتماعية - سياسية. وبداهة فإن العرب كجنس مختلف من البشر «كلام لا معنى له، إنما «المختلف الغريب» مائل في سياسات الحكومات العربية.

يتضمن كتاب الأستاذ زحلان سؤالاً محدداً: لماذا لم تدخل البلدان العربية، بجدارة، أو من دونها، إلى الزمن العلمي الكوني؟ وما هي نتائج هذا «التباطؤ»، وهل تمكن معالجته؟ ومع أن بعض «العقول البلاغية» ترى في السؤالين قضية مدرسية، أو «شأناً جامعياً» تعالجه «الإدارة» بحكمتها المعهودة!!، فإن الكتاب في قصده الأساسي يشير إلى قضايا عربية مصيرية: الأمن القومي، السيادة الوطنية، الذهاب إلى المستقبل (أو الخروج من التاريخ). فليس في الأمن القومي العربي ما يدل على تحقيقه، سواء مسّ الأمر فلسطين والعراق والسودان، أم اتصل بقضايا الأمية وبطالة الشباب ومشكلة المياه. ولا هناك ما يصرّح بسيادة عربية، منذ أن غدا الشأن العربي من اختصاص إسرائيل وتركيا وإيران

مضافاً إليها، طبعاً، الإرادة الأمريكية. وإذا كان مستقبل كل أمة من عتادها العلمي - التقني الذي تذهب به إلى المستقبل، فما هو مستقبل البلدان العربية التي لم تحدد بعد، رغم هزائمها وخساراتها المتراكمة، أهدافاً تذهب إليها؟

نقد أنطوان زحلان واقع البلدان العربية، اعتماداً على دلالة العلم في الأزمنة الحديثة، منجزاً نقداً شاملاً، يوحد بين السياسة والفكر والاقتصاد، وبين الوعي القومي والسيادة الوطنية، ذلك أن العلم هو المستقبل وإن الجهل بقيمته إقامة في الماضي. وعلى خلاف نزوعات أيديولوجية مجردة، تدور حول التراث والهوية والأصالة وغيرها من «الشعارات» التي لا يمكن قياسها، كشف الباحث عن القوة الاجتماعية - الوطنية الصادرة عن تملك العلم وتطبيقاته التقنية، وعن ضرورة استثمار العلم والاستثمار فيه مرتكناً إلى المقارنة والمعطيات المشخصة (إن كل دولار تستثمره حكومة الولايات المتحدة في بحوث الفضاء يضيف ٩ دولارات سنوياً إلى الاقتصاد الأمريكي). لذا تلغي «القوة العلمية» الفروق بين البلدان الصغيرة والكبيرة حين تحقق الأولى جودة في علومها توازي جودة الدول الطليعية، حال السويد وسويسرا وإسرائيل التي وصلت إلى «تكافؤ علمي» مع الدول الرائدة، وغدت قادرة على أن تتبادل معها المعرفة بدون صعوبة.

مايز الكتاب بين التعلّم من الآخرين والاستفادة من خبراتهم وبين التبعية، إذ الأخيرة تهمل «الذات» وتدمّر إمكانياتها، في حين أن إرادة التعلّم، المتكئة على سياسات وطنية، تفضي إلى الاعتماد الذاتي والتحرر محققة، في التحديد الأخير، السيادة الوطنية. والأساسي هو التعامل العلمي مع المشاريع العلمية، الذي يفترض وحدة العلم والجامعات ومؤسسات الأعمال، ويفترض نسقاً أخلاقياً وتربوياً يرى في الإنسان قيمة عليا، ويحفظ له حقوقه الأساسية في العيش والتعلّم وحرية التعبير.

ف. درّاج